قمة مجموعة العشرين الكبار في سان بطرسبورغ 2013

مجموعة العشرين منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

مجموعه العشرين الكبار منتدى غير رسمي يدعم المناقشات البناءة والمفتوحة فيما بين دول السوق البارزة والدول الصناعية حول القضايا الأساسية المتعلقة باستقرار الاقتصاد العالمي. للإسهام في تقوية الهيكل المالي العالمي وإتاحة فرص الحوار حول السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد والتعاون فيما بينها وتوظيف المؤسسات المالية الدولية في خدمة الاقتصاد العالمي، كما تسعى مجموعة العشرين لتدعيم حركة النمو والتطور الاقتصادي في شتى أنحاء العالم. تهدف المجموعة أيضا إلى إتباع المعايير الدولية المتعارف عليها من خلال المثال الذي يطرح من قبل الأعضاء في نطاقات مثل: شفافية السياسة المالية والتصدي لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. هل استطاعت هذه المجموعة من الدول حقاً توظيف المؤسسات المالية الدولية في خدمة الاقتصاد العالمي؟ وهل تدعم حركة النمو والتطور الاقتصادي في مختلف دول العالم؟ وهل حققت الشفافية في السياسة المالية والتصدي لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب؟ أم أن هذه المجموعة تسعى لتحقيق مصالحها فقط ولو كان ذلك على حساب الدول النامية والدول الفقيرة، فيزداد الأغنياء غناً والفقراء فقراً.

أنشئت مجموعة العشرين الكبار على هامش قمة مجموعة الثمانية الكبار في 25 أيلول / سبتمبر 1999 بواشنطن، في اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول العشرين. والغرض من هذه المجموعة الجديدة هو تعزيز الاستقرار المالي الدولي وخلق فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، والتي لم تتمكن اجتماعات وزراء المالية مع مجموعة السبعة من حلها. تتكون مجموعة العشرين كمجموعة اقتصادية من أكبر 20 دولة متقدمة صناعياً، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وتمثل هذه الدول أكثر دول العالم من حيث الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية. وتشكل مجموعة اقتصاديات هذه الدول نسبة 90% من إجمالي الناتج العالمي. 1

[1] – http://www.g20.org/G20/webapp/publicEN/aboutG20/pubEN_aboutG20.htm

إن السعي لتعزيز الاستقرار المالي الدولي لا يتم من خلال الحوار بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة فقط وإهمال بقية دول العالم وخاصة الدول النامية، بل لابد من مشاركة مختلف دول العالم في هذا الحوار لما فيه مصلحة الجميع.

أولاً: الجذور التاريخية لتأسيس مجموعة العشرين الكبار:

عندما تعرضت مجموعة الدول الأوروبية للصدمة البترولية الأولى في عام 1973 . 1974، دعا الرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان الدول الصناعية الكبرى (مجموعة الثمانية الكبار) لعقد قمة اقتصادية في رامبوين لبحث مشاكل الركود الذي أطل على اقتصادياتها للمرة الأولى منذ الكساد العالمي في الثلاثينات، وقد كانت قضايا التضخم والركود التضخمي والبطالة تمثل أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه صانعي القرار الاقتصادي في هذه الدول. ثم تزايدت قائمة المشاركين في هذا التجمع لتضم كندا والصين وروسيا في التسعينات بعد أن انتهجت روسيا بقيادة بوريس يالتسين سياسة اقتصاد السوق. ثم اعتمدت مجموعة الثمانية الكبار صيغة ثمانية + خمسة (8+5)، بمعنى أن تضم الخمسة الكبار في عالم الأطراف أو من الدول النامية. وقد شملت هذه الصيغة كلا من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان وكندا وروسيا بالإضافة إلى الصين والهند والبرازيل ثم جنوب أفريقيا والمكسيك.

كانت الدعوة لمشاركة الدول النامية في الحوار من خلال صيغة ثمانية + خمسة، لكن الذي حصل هو مشاركة الدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك، وجميعها دول ناشئة. هذا يؤكد أن التكتل الاقتصادي لا يهتم أبداً بمصالح الدول النامية إلا القوي منها. خاصة عندما نلاحظ تراجع حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المتقدمة.

ولأول مرة في تاريخها، اجتمع رؤساء الدول والحكومات وليس فقط وزراء المالية. وانعقدت القمة الطارئة الأولى لمجموعة العشرين في واشنطن في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 باستضافة من الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش وتم توسيع صيغة 8 + 5 لتصبح 8 + 11، شارك في هذه القمة بالإضافة إلى الدول المذكورة أعلاه كل من السعودية، اندونيسيا، تركيا، المكسيك، كوريا الجنوبية، استراليا والاتحاد الأوروبي كوحدة مستقلة. لتشكل هذه الدول مجموعة العشرين.

وقد شارك بشكل غير رسمي في اجتماعات مجموعة العشرين كل من المدير الإداري لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك المركزي، إلى جانب رؤساء اللجان المالية الدولية ولجان النقد الدولي ولجان التنمية لصندوق النقد الدولي والبنك المركزي. وبذلك فقد جمعت مجموعة العشرين بين دول السوق البارزة وكبرى الدول الصناعية من جميع أقاليم العالم.

تهدف مجموعة العشرين إلى تعزيز التعاون الدولي، وترسيخ مبدأ الحوار الموسع بمراعاة زيادة الثقل الاقتصادي الذي أصبحت تتمتع به عدد من الدول. فإن مجوعة العشرين يمثل ثلثي التجارة وعدد السكان في العالم وأكثر من 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. كيف يتم تعزيز التعاون الدولي، وترسيخ مبدأ الحوار الموسع بمراعاة الثقل الاقتصادي فقط؟ والذي أصبح يتمتع به عدد محدود من الدول (20) دولة وإهمال أكثر من 150 دولة، لا تشارك في الحوار.

وتستقبل مجموعة العشرين في اجتماعاتها كلاً من المؤسسات التالية بريتون وودز، والرئيس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، رئيس والبنك الدولي، واللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ينتمي أعضاء البلدان إلى مجموعة الثمانية و11 دولة من الاقتصادات الناشئة. 2

يمثل عدد سكان دول مجموعة العشرين نحو 65.2 ٪ من سكان العالم. وتنقسم أنظمتها إلى ما يلي: (1) نظام اتحادي، 14 نظام جمهوري (منها 7 جمهوريات اتحادية و1 الجمهوريات شعبية) و5 ممالك (منها 1 ملكية مطلقة). تنقسم دول مجموعة العشرين حسب التجمعات كالآتي: 3 دول من تكتل نافتا، ودولتان من السوق المشتركة، و4 دول من الاتحاد الأوروبي (والتي تمثل في نفس الوقت دولها الخاصة بها)، و3 دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. يلاحظ تفاوت الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

---

[2] – روسيا عضوة في مجموعة الثمانية رغم كونها تعد إحدى الاقتصادات الناشئة، أستراليا هي الدولة الوحيدة من الدول المصنعة التي بقيت خارج ج 8. ربما مع كوريا الجنوبية وإسبانيا، وبدرجة أقل هولندا وبولندا وبلجيكا والسويد وسويسرا لا يتم استدعاءهم رغم ناتجهم القومي الكبير نسبيا في ج 8. ومن أهم الدول الناشئة التي لم تدرج ضمن مجموعة العشرين ذات الناتج القومي متوسط كإيران، وتايلند، وكولومبيا، وفنزويلا، والإمارات العربية والولايات المتحدة وماليزيا.

للدول الأعضاء في المجموعة، الأمر الذي قد يحد من النتائج والطموحات والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

يمثل القارة الآسيوية بمجموعة العشرين دول مثل الصين، كوريا الجنوبية، والهند، وإندونيسيا، واليابان وروسيا بالإضافة إلى تركيا والمملكة العربية السعودية، والقارة الأوروبية ممثلة بألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، والقارة الأفريقية ممثلة بجنوب أفريقيا، أما أمريكا الجنوبية فهي ممثلة بالأرجنتين والبرازيل والمكسيك، وقارة أمريكا الشمالية ممثلة بالولايات المتحدة وكندا، بالإضافة إلى استراليا. وسنقوم باستعراض أهم القمم التي عقدتها دول المجموعة، عوامل نجاحها أو فشلها والنتائج التي اعتمدتها كل قمة، منذ قمة واشنطن في عام 2008 وحتى قمة سان بطرسبورغ 2013.

1 - قمة العشرين إبان الأزمة المالية العالمية 2008:

انعقدت القمة الطارئة الأولى لمجموعة العشرين في ظل الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية، وقد اخفت القمة حقيقة أبعاد هذه الأزمة ومدى عمقها، واستمرت ليوم واحد كانت بمثابة مراسم افتتاح وختام أكثر منه مناقشة موضوعية وتفصيلية للقضايا الأساسية التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي، وجاء البيان الصادر عن القمة أقرب إلى التوصيات بالإحالة إلى قمة لندن المرتقبة في الثاني من نيسان/ابريل 2009، وتمثلت خطوطه العامة في الدعوة إلى إنعاش الطلب العالمي وتشجيع التجارة الدولية والبعد عن السياسات الحمائية مع إعادة النظر في الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل الدولية وبما يتفق والتطورات التي شهدها العالم منذ اتفاقية بريتون وودز في عام 1944.

حين عقدت مجموعة العشرين قمتها في واشنطن عام 2008 إبان تفاقم الأزمة المالية العالمية حدد الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش خمسة أهداف رئيسية تشمل:

- فهم أسباب الأزمة العالمية،
- مراجعة فاعلية الرد عليها،
- تطوير مبادئ لإصلاح النظام المالي وأدوات تنظيمه،
- إطلاق خطة عمل محددة لوضع هذه المبادئ حيز التنفيذ،
- إعادة التأكيد على أن مبادئ السوق الحرة هي الطريق الآمن لازدهار مستديم.

وكان اقتصاد منطقة اليورو قد انكمش بنسبة 0.2% بالربع الثاني من العام الجاري بسبب الأزمة المالية العالمية، بينما تشير البيانات إلى ضعف الأداء الاقتصادي لمنطقة اليورو عنه بالولايات المتحدة التي انكمش اقتصادها 0.1% في الربع الثالث وسجل نموا سنويا بلغ 0.8%. كانت الأسباب الرئيسة لانكماش اقتصاد منطقة اليورو الركود وتراجع معدلات النمو لاقتصادي في أكبر اقتصاد وثالث أكبر اقتصاد بمنطقة اليورو (ألمانيا وإيطاليا). أما فرنسا ثاني أكبر اقتصاد بمنطقة اليورو فقد تحاشت الركود وسجلت نمواً بنسبة 0.1%. 3 ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.7 في المائة في عام 2009 قبل أن يعاود نموه بنسبة 1.5 في المائة خلال عام 2010.

ففي الوقت الذي تتعرض أسواق المال لضغوط شديدة كان لا بد من اتخاذ إجراءات جديدة من أجل تخفيف ضغوط الائتمان ودعم النمو الاقتصادي المتداع. حيث أن استمرار تقلبات الأسواق وأحدث مؤشرات للأداء الاقتصادي في دول مجموعة العشرين يؤكدان استمرار التحديات.

- تزايد الضغوط التضخمية.
- تزايد المؤشرات على تباطؤ النمو الاقتصادي.
- خفض أسعار الفائدة.

وكان مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي قد خفض أسعار الفائدة بمعدل 4.25 نقاط مئوية منذ أيلول 2007 لتصل إلى واحد بالمائة لدرء أزمة الائتمان ودعم الاقتصاد الأمريكي المتراجع. بالإضافة إلى ذلك أطلق البنك المركزي الأمريكي عدة تسهيلات للإقراض ومقايضة العملات لضمان توافر التمويل للمؤسسات المالية. 4

كما قامت عدة بنوك مركزية في أنحاء العالم بتخفيض أسعار الفائدة في أول تحرك عام منسق لها على الإطلاق مع طغيان المخاوف من ركود عميق على المخاوف بشأن التضخم وتضمن الإجراء خفض أسعار الفائدة نصف نقطة مئوية من جانب البنوك المركزية للولايات المتحدة ومنطقة اليورو وبريطانيا وسويسرا وكندا والسويد.

---

[3] – أظهرت بيانات رسمية إيطالية أن الاقتصاد الايطالي انكمش بنسبة 0.5 بالمائة في الربع الثالث من عام 2008 متجاوزاً التوقعات ليدخل في أعمق ركود يشهده منذ عشر سنوات.

[4] – بن برنانكي، رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي البنك المركزي الأمريكي.

كان من المتوقع أن تقوم الصين بدور قيادي في حل الأزمة المالية العالمية، وسط دعوات من دول مجموعة العشرين بأن تستخدم الصين احتياطياتها المالية الضخمة لانتشال المؤسسات المالية العالمية من ركودها. واقترحت اليابان خطوات تسهم في حل هذه الأزمة وتجنب انهيار النظام المالي العالمي مستقبلا، من بينها دعم قدرات صندوق النقد الدولي والدعوة لتشديد الإشراف على وكالات التصنيف الائتماني.

2 - قمة لندن لمجموعة العشرين الكبار 2009:

أ - الأزمة المالية العالمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد:

استضافت العاصمة البريطانية لندن في الثاني من ابريل/نيسان 2009 قمة مجموعة العشرين في وقت يعكس جمود التفكير والرغبة في التركيز على الدور المحوري لدول المركز في الاقتصاد العالمي فقط، متجاهلين التطورات العالمية ومصالح الدول النامية. تأتي هذه القمة الطارئة الثانية بعد القمة الأولى التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، لهذا التجمع الذي بدأ على استحياء من جانب الدول النامية وبعقلية المانح من جانب الدول الصناعية المتقدمة. 5

أشار تقرير لصندوق النقد الدولي إلى حدوث حوالي 88 أزمة مصرفية خلال العقود الأربعة الماضية شملت معظم أنحاء العالم. وكانت خسائر الناتج الإجمالي العالمي على المدى المتوسط ناجمة عن أزمات مصرفية كبيرة. مع أن استمرار تأثير الأزمات المصرفية وقتاً طويلاً ينتج عن تراجع الإنتاج يعقبه ضعف الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم على المستوى العالمي.

وكان صندوق النقد الدولي قد حذر في عام 2009 وبعد مرور عام على الأزمة المالية العالمية، من أن الأزمة المالية العالمية قد تعرقل نمو الاقتصاد العالمي لسبع سنوات قادمة على الأقل. حيث أن الأزمات المصرفية تؤثر تأثيراً طويل الأمد على مستوى الناتج الإجمالي العالمي بالرغم من إمكانية

---

[5] – نزيرة الافندي، قمة العشـــرين تتطلع إلى العقد الجديد 2009، الصـــين تعلن مطالبها.. والنامية تعضدها، الأهرام الاقتصادي، العدد 126 تاريخ 2009/9/30.

استئناف النمو ولو بمعدلات منخفضة، ومستويات أقل للتوظيف والاستثمار والإنتاجية تسهم جميعها في تكبيد الناتج الإجمالي خسائر مطردة. [6]

ب - تحديات قمة لندن لمجموعة العشرين الكبار:

تواجه مجموعة العشرين تحديات في مختلف الميادين من جمود محادثات تغير المناخ إلى الشكوك في أسواق المال العالمية. كما أن (أي مؤشر على وحدة الصف سيحرك الدولار.. لكن الاختلاف في الرأي سيسود وهو ما سيؤدي إلى عدم تفاعل السوق). [7] واتفق قادة مجموعة العشرين على العمل معاً لتقييم مدى انسجام السياسات التي تتبعها كل دولة على حده وما إذا كانت هذه السياسات متسقة على نحو جماعي مع نمو أكثر قابلية للاستمرار وأكثر توازناً. كما اتفق زعماء دول مجموعة العشرين على تحويل بعض حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي من الدول الغنية إلى دول ممثلة بشكل غير كاف مثل الصين وغيرها وذلك في علامة جديدة على تسارع تغير ميزان النفوذ الاقتصادي بفعل الأزمة المالية.

جاءت القمة الثانية (قمة لندن) في وقت تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية عالمية ضربت دول المركز وامتدت لتصل إلى دول الأطراف، وكانت الدول النامية الفقيرة الضحية الأساسية للآليات والأدوات الجديدة في الرأسمالية المالية الجامحة والإمعان في إطلاق قوى السوق من عقالها بينما دخلت الدول النامية الصاعدة أو الصناعية الجديدة في لعبة اختبار القوى التفاوضية من اجل الدفاع عن مطالبها.

شهد العالم تطورات هامة بين قمة مجموعة العشرين الأولى وقمتها الثانية، أهمها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثر الدول النامية بصفة أساسية، انتخاب باراك اوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، الاختلافات عبر الأطلنطي مع المجموعة الأوروبية وإمكانية التوافق، ومواقف الدول الصناعية الصاعدة والذي ترجمته المطالب الصينية في قطاعي التجارة والمال. كما وقعت الدول النامية ضحية للازمة المالية والاقتصادية التي تفجرت في منطقة

---

[6] – تقرير مؤسسة النقد العالمية، صدر بالتزامن مع الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في كانون الأول 2009 بمدينة إسطنبول – تركيا.

[7] – كريستوفر لو، كبير الاقتصاديين لدى اف. تي. ان فايننشال في نيويورك.

مركز الاقتصاد العالمي ممثلة في الولايات المتحدة وأوروبا، وكانت تداعياتها خطيرة جداً على اقتصاداتها. [8]

ووجهت منظمة الاونكتاد عدداً من الملاحظات حول هذا التجمع ونادت بضرورة إعادة النظر في سياسة إطلاق قوى السوق التي سادت الاقتصاد العالمي، وفرضت على الدول النامية لعقود طويلة ماضية، وبخاصة بعد أن تأثرت هذه الدول بتراجع حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المتقدمة ونزوح رؤوس الأموال الخاصة والتي عمدت إلى تصفية محافظها المالية في الدول النامية لتعديل أوضاعها في البلد الأم وذات الوضع انتهجته العديد من البنوك الخاصة وصناديق الاستثمار. كما تعرضت الدول النامية لانكماش إيراداتها من الخارج سواء نتيجة انخفاض الطلب العالمي على صادراتها السلعية، أو نتيجة تدهور حصيلة تحويلات العمالة في الخارج إلى الوطن الأم.

(في ظل هذه التحديات التي تواجه العالم وفرضت نفسها على القمة الثانية المجموعة العشرين سوف نجد أن البديل الوحيد يتمثل في ضرورة التوصل إلى عقد جديد بين دول العالم اجمع بشقيه المتقدم والنامي وان تأخذ الدول الصناعية الجديدة ودول الأطراف مكانتها إلى جانب دول المركز فقد تغيرت الأوضاع عما كانت في عام 1944 بعد توقيع اتفاقية بريتون وودز). تصاعدت الأصوات المطالبة بضرورة انتهاج سياسة أكثر مرونة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمواجهة الاحتياجات الملحة والطارئة للدول النامية المتعثرة نتيجة الأزمة العالمية. وإعادة النظر في ميزان القوى داخل المؤسسات التمويلية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وإقامة نظام جديد في الإقراض للحالات الطارئة. فالبديل الوحيد هذا النوع من التكتل يتمثل في ضرورة التوصل إلى عقد جديد بين دول العالم أجمع بشقيه المتقدم والنامي، وان تأخذ الدول الناشئة ودول الأطراف مكانتها إلى جانب دول المركز في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

3 - قمة مجموعة العشرين، مدينة كان جنوبي فرنسا تشرين الثاني 2011: سبل الحد من تداعيات آثار الأزمة الاقتصادية في اليونان.

[8] – قبل انعقاد القمة توقع البعض فشـــل قمة لندن 2009، على غرار ما حدث في مؤتمر لندن في عام 1933 عندما انسحب الرئيس الأمريكي روزفلت من المؤتمر.

في ظل تفاقم الوضع الاقتصادي في اليونان طغت أزمة الديون السيادية الأوروبية على قمة مجموعة العشرين التي عقدت في كان جنوبي فرنسا تشرين الثاني 2011. ناقش قادة دول المجموعة السبل المتاحة لديهم للحد من الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية. وسبق القمة اجتماع لدول منطقة اليورو المشاركة فيها وهي فرنسا وألمانيا وايطاليا واسبانيا. 9

واستمر النقاش بين زعماء الدول الصناعية الكبرى ودول الاقتصادات الصاعدة حول تبعات تفاقم الأزمة الاقتصادية د اليونانية وإمكانية حلها. وقد ساد شبه إجماع بين المراقبين على أن الوضع في اليونان أصبح صعب المعالجة وعلى أوروبا والعالم الاستعداد لمواجهة نتائج ذلك. حتى انعقاد تلك القمة في كان لا يبدو أن أحداً من خارج الاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم العون المالي المباشر لحل عاجل لازمة الديون في اليونان ودول أخرى كإيطاليا وربما اسبانيا. 10

تحدث الرئيس الأمريكي أوباما في القمة حول أزمة الديون في اليونان قائلاً: (هنا في قمة مجموعة العشرين سنناقش بالتفصيل تطبيق خطة الإنقاذ بكاملها وبشكل حاسم. كما نناقش الوضع في اليونان وكيف يمكن حل هذه المشكلة. وستواصل الولايات المتحدة شراكتها مع الأوروبيين لمواجهة هذه التحديات).

كما أشار الرئيس الفرنسي ساركوزي في حديثه خلال افتتاح القمة إلى الأزمة الاقتصادية في اليونان وقضايا أخرى، قائلا: (أريد أن أشيد بتفهم الولايات المتحدة لكل القضايا محل النقاش لا سيما الأزمة اليونانية ومصاعب اليورو. وسنرى في البيان الختامي أيضاً تفهم الرئيس اوباما لكثير من الموضوعات خاصة قضية فرض ضرائب على التحويلات المالية الخارجية والتوصل إلى تحليل مشترك لكيفية إسهام القطاع المالي في حل هذه المشاكل).

تشكل اجتماعات قمم مجموعة العشرين المكونات الأكثر وضوحا لتكتل مجموعة العشرين وقضاياها السياسية التي أصبحت الآن سمة دائمة من سمات جدول أعمال السياسة الاقتصادية العالمية. ويمثل البيان الختامي

---

9 –

http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2011/11/111103_cannes_report_2.shtml

10 – أحمد مصطفى، بي بي سي، 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011.

لاجتماعات قمم المجموعة النتيجة الواضحة للمناقشات التي جرت بين المسئولين الحكوميين ووزراء المالية وغيرهم على مدار السنة في التحضير لمؤتمر قمة مجموعة العشرين. وتنعكس أهمية هذه العملية بوضوح على العديد من الإجراءات المذكورة في البيان الختامي. وأحد الأمثلة الملموسة هو التجارة. فبعد سنوات من إعادة التعهدات من قبل مجموعة العشرين لاستكمال جولة الدوحة للمحادثات التجارية متعددة الأطراف، اعترفت مجموعة العشرين في البيان الختامي أخيراً أنه من الواضح أنه لن تستكمل (أجندة الدوحة للتنمية) إذا استمر إجراء المفاوضات كما كانت في الماضي. ويضيف البيان: "للمساهمة في بناء الثقة، نحن بحاجة إلى استخدام نهج جديد ذو مصداقية لتعزيز المفاوضات في عام 2012 م"). 11

كان من المفترض أن تكون قمة مجموعة العشرين فرصة لإعطاء الصين دوراً أبرز في إدارة الاقتصاد العالمي. إلا أن انفجار الوضع في اليونان واحتمال سقوط الحكومة وفشل خطة الإنقاذ طغى على جدول أعمال القمة. كما أدرج على جدول أعمال قمة العشرين قضايا أخرى تتعلق بسبل تسريع النمو الاقتصادي في العالم والحد من التهديدات الأمنية والسياسية والبيئية. إلا أن تلك القضايا لن تحتل مساحة كبيرة في المناقشات وان ورد ذكرها في البيان الختامي نهاية اليوم الثاني للقمة. وبرزت بعض المقترحات التي تم تجاهلها سابقاً مثل اقتراح دول البريكس بزيادة المساهمات في صندوق النقد الدولي ليتمكن من إنقاذ الدول المتعثرة.

يتمثل الأمر الأهم لاجتماعات قمة مجموعة العشرين في ظل الوضع الاقتصادي العالمي غير المستقر، في دعوة الدول لتحمل مسؤولياتها تجاه إضفاء الاستقرار على الاقتصاد العالمي والمحافظة على نموه بطريقة قوية ومستدامة ومتوازنة. وفي ظل تباطؤ التعافي وأزمات الديون التي تجتاح الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. (في العالم المتقدم الذي نشأت فيه تلك الصعوبات الاقتصادية بالأساس يجب التخلي عن الفوضى السياسية والمصالح الحزبية لتصبح المهمة الأكثر إلحاحاً تنفيذ إصلاحات جريئة للتخلص من العيوب الهيكلية الرئيسية. كما يتعين على الاقتصادات المتقدمة

[11] – جان غي كاريير، الأمين العام للغرفة التجارة الدولية، http://www.iccsaudiarabia.org.sa/arabic

التركيز على وقاية نفسها من الأزمات والتحلي بالشجاعة الكافية لتحمل مسؤولياتها بإجراءات واضحة وموثوق بها وملموسة). 12

4 - قمة مجموعة العشرين في منتجع لوس كابوس بالمكسيك 2012:

الأزمة الاقتصادية العالمية في صدارة جدول أعمالها.

عقدت القمة في وقت يواجه فيه الاقتصاد العالمي مخاطر كبيرة وحالة من عدم اليقين. وألقى الرئيس المكسيكي فيليب كالديرون خطاباً قال فيه: إن قمة لوس كابوس فرصة فريدة لمواجهة الأزمات. وأضاف: إن أزمة الديون في اليونان لا ينبغي أن تسيطر على جدول أعمال القمة ... نريد وضع خطة عمل شاملة من أجل تحقيق نمو مستدام طويل الأجل.

تضمن جدول أعمال اجتماعات قمة مجموعة العشرين التي عقدت في منتجع لوس كابوس بالمكسيك في 18 حزيران / يونيو 2012، مستجدات الاقتصاد العالمي وإطار النمو القوي والمتوازن والمستدام، وتعزيز البنية المالية الدولية والنظام المالي العالمي، وتعزيز الحوكمة المالية العالمية وتقوية المصادر المالية العالمية، بالإضافة إلى مناقشة مواضيع تتعلق بالبيئة والأمن الغذائي العالمي ودور التجارة كمصدر لإيجاد الوظائف وتجنب سياسات الحمائية. 13

في ختام قمة مجموعة العشرين في لوس كابوس في المكسيك أثنى الرئيس الأمريكي باراك أوباما على خطط القادة الأوروبيين لمعالجة الأزمة المالية التي تعصف بمنطقة اليورو. وقال اوباما للصحافيين: (تنبه القادة الأوروبيين إلى ضرورة اتخاذ خطوات حازمة وواضحة لمعالجة الأزمة المالية في الاتحاد الأوروبي.... واعتقد بناء على ما سمعت من القادة أنهم واعون للتحديات ويدركون لماذا عليهم أن يتخذوا إجراءات طموحة وحازمة. أنا واثق في قدرتهم على اجتياز هذا الامتحان). 14

أكد بيان قمة العشرين الختامي على أن أعضاء منطقة اليورو سيتخذون كافة الإجراءات الضرورية الكفيلة بضمان استقرار اليورو وتحسين الأسواق المالية وكسر الحاجز بين البنوك ورؤساء الدول، كما أكد قادة الدول المشاركة

---

[12] – وكالة الأنباء الصينية، شينخوا http://arabic.people.com.cn/31659/7636335.html

[13] – صحيفة الرياض http://www.alriyadh.com/2012/06/16/article744830.html

[14] – http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2012/06/120620_g20_obama.shtml

في القمة (إننا ندعم كافة الإجراءات لبناء خطة مالية محكمة لإنقاذ منطقة اليورو ... وإن أعضاء الاتحاد الأوروبي في قمة مجموعة العشرين مصممون على المضي قدماً واتخاذ خطوات لدعم الاقتصاد).

كما أعرب قادة الدول الناشئة في مجموعة "بريكس BRICS" عن استعدادهم للمساهمة في زيادة موارد صندوق النقد الدولي الذي لجأ إليه الأوروبيون كثيراً خلال الأشهر الأخيرة. وقد عرضت دول مجموعة ال "بريكس" بتقديم حوالي 6.4 مليار دولار أميركي مقابل تغيير آلية التصويت وإعطائهم وزن أكبر في الهيئة الدولية. [15]

روسيا تستضيف القمة الأخيرة لمجموعة العشرين 2013:

5 - قمة سان بطرسبورغ:

إستراتيجية سان بطرسبورغ للتنمية: اجتمع قادة مجموعة العشرين الكبار في مدينة سان بطرسبرغ الروسية (مسقط رأس الرئيس بوتين) يومي الخميس والجمعة 5 و6 سبتمبر / أيلول 2013، واستعرض القادة التطورات الحاصلة خلال السنوات الخمس التي مرت على اجتماعهم الأول لرؤساء دول وحكومات المجموعة. حيث ناقش المجتمعون موضوعات عديدة أهمها النمو الاقتصادي والاقتصاد العالمي، وإستراتيجية تحديد أولويات التنمية لدول المجموعة على المدى المتوسط، مساعدة الدول منخفضة الدخل، والأزمة السورية والعدوان الأمريكي المتوقع على سورية.

تتولى روسيا الدولة المضيفة للقمة الرئاسة الدورية لمجموعة العشرين لعام 2013. في بداية القمة صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للمشاركين فيها قائلاً: رغم تحسن الوضع بفضل الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء بالمجموعة إلا أنه لا يزال من المبكر للغاية أن نشعر بالرضا حيث تكمن المهمة الرئيسية للمجموعة في استعادة النمو المستدام والمتوازن للاقتصاد العالمي. لكن "للأسف لم تحل هذه المشكلة بعد فثمة مخاطر وأوضاع منهجية تفضي إلى تكرار حدوث أزمة حادة مازالت قائمة". كما أكد الرئيس الروسي بوتين بأنه: تم إعداد خطة بطرسبرج للتنمية من أجل أن تعكس أولويات مجموعة العشرين في مساعدة الدول منخفضة الدخل وضمان الأمن الغذائي

[15] – تكتل دول البريكس يضم كل من: (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا).

والشمول المالي وتنمية البنية التحتية ورأس المال البشري وكذلك تعبئة الموارد المحلية.

أ - إيجاد حلول لمسائل حساسة جداً:

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كلمته خلال افتتاح أعمال القمة، أن قمة العشرين أكدت قدرتها على إيجاد حلول لمسائل حساسة جداً، مذكّراً بالاقتراحات التي تقدمت بها روسيا والتي من شأنها أن تحول دون اندلاع أزمات اقتصادية ومالية عالمية جديدة، وبينها تخفيض عجز الميزانية والحد من حجم دين الدولة في البلدان المتطورة والقضاء على السلبيات في مجال التنظيم المالي وحل مشكلة نقص الموارد. وأشاد بوتين بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بغية تشكيل آلية الاستقرار الأوروبية وإضعاف العلاقة بين ديون الدولة في بعض الدول الأوروبية والمنظومة المصرفية الراكدة، معتبراً أن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى إصلاحات هيكلية شاملة تضمن النمو المستقر طويل الأجل. فهل استطاع زعماء مجموعة العشرين إيجاد حلول للمسائل الحساسة جداً في الاقتصاد العالمي؟ وحل مشكلة نقص الموارد، والحيلولة دون اندلاع أزمات اقتصادية عالمية جديدة.

ب - إستراتيجية "سان بطرسبرغ" للتنمية:

حددت لجنة أعمال التنمية لمجموعة العشرين في القمة بالتفصيل إستراتيجية "سان بطرسبرغ" للتنمية تتمثل أولوياتها بتدعيم التزام مجموعة العشرين بالتنمية المشتركة وتحسين نهج تحقيق التنمية الذي تسلكه المجموعة. وقد أعطت روسيا الأولوية في وضع هذه الإستراتيجية للجوانب الآتية باعتبارها دعائم إستراتيجية مجموعة العشرين للتنمية:

- خلق فرص عمل جيدة،
- زيادة الاستثمارات،
- تحقيق الشفافية والثقة،
- وضع قواعد فعالة للنمو الاقتصادي.
- تجنب السياسات التي قد تؤدي إلى تباطؤ التعافي أو تعزيز النمو على حساب الدول الأخرى.

(نحن بحاجة إلى إجراء مراقبة مستمرة وتوقع العواقب المحتملة واعتماد إجراءات وقائية أخرى على نحو يأتي في حينه على المستويين الوطني والعالمي... ولكن دعونا مرة أخرى نكرر أن الهدف الرئيس يكمن في توفير

الشروط الأساسية لانتعاش الاقتصاد العالمي عبر تنمية عالية الجودة ... ومن ثم فإن تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل أمران حاسمان بالنسبة لرئاسة روسيا لمجموعة العشرين). [16]

ج - الحد من ارتفاع مستوى البطالة:

كانت مسألة إيجاد حلول ناجعة لمشكلة البطالة في العالم أهم القضايا الاقتصادية على طاولة البحث خلال انعقاد مجموعة "العشرين" في سان بطرسبورغ. وفي هذا السياق دعا رئيس منظمة العمل الدولية، غاي رايدر، دول العالم إلى التحرك للحد من ارتفاع مستوى البطالة، والعمل على خلق فرص عمل جديدة مناسبة. وقال رايدر: "في بلدان مجموعة العشرين وحدها يوجد حوالي 93 مليون عاطل عن العمل، وهو رقم يوازي عدد سكان ألمانيا، فيما يبلغ العدد الكلي للعاطلين عن العمل في العالم برمته حوالي 200 مليون."

تواجه دول مجموعة العشرين مشكلات في مسألة التوظيف، حيث أفرزت هذه المسألة مشكلات اجتماعية في بعض دول العالم، وإذا لم تتخذ إجراءات حازمة في هذا الإطار فمن المستبعد أن يتغير هذا الوضع، لذلك لا بد من أن تجري حلول وتحركات لعلاج هذه المشكلة. مع التأكيد على ضرورة انتهاج سياسة جديدة تتماشى مع الواقع المحلي لكل دولة بهدف إحداث فرص عمل جديدة لتأمين تطور مستدام، وقد بدأت بعض الدول بتطبيق هذه السياسة، ومنها روسيا التي وضعت هذا العام خطة طموحة للغاية لخلق حوالي 25 مليون فرصة عمل جديدة.

وكان الإعلان المشترك الذي صدر بعد انتهاء القمة التي استمرت يومين في سان بطرسبورغ، قد ذكر إن "تعزيز النمو وخلق الوظائف على رأس أولوياتنا وسنلتزم بشكل كامل باتخاذ إجراءات حاسمة للعودة إلى مسار نمو غني بالوظائف وقوي ومستدام ومتوازن." كما أشار الإعلان المشترك لمجموعة العشرين "يقع على عاتقنا باعتبارنا قادة أكبر اقتصاديات في العالم مسؤولية مشتركة لتعزيز المنظومة الاقتصادية العالمية المنفتحة والقائمة على القواعد.. نحن ملتزمون بالعمل معا للتعامل مع التحديات الاقتصاديات العالمية الرئيسية."

---

[16] – وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف تصريح للصحافة قبل انعقاد قمة سان بطرسبورغ.

وأكدت منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إن هناك حاجة إلى تعزيز التعاون متعدد الأطراف، وطلبت من دول مجموعة الـ 20 إظهار القيادة في الحفاظ على أسواقها مفتوحة. وقال الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنجيل جوريا "إن إغراءات التوجه نحو الحمائية بلغت الآن أشدها مقارنة بأي وقت مضى حيث مازالت الأزمة تقويض اقتصاداتنا ". وأكد انه يتعين على زعماء مجموعة الـ 20 الاضطلاع بدور أساسي في تنشيط التجارة المتعددة الأطراف ونظام الاستثمار، قائلا إنه "لابد أن تلتزم الحكومات الآن أكثر من أي وقت مضى بتعهداتها المتعلقة بتحقيق استثمارات مفتوحة وشفافة". 17

ثانياً – مجموعة العشرين في مواجهة الأزمة المالية العالمية:

أعلن قادة دول مجموعة العشرين "نجاح" استجابتهم للازمة المالية العالمية. هذه الاستجابة التي ساعدت على وقف التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي العالمي وتحقيق استقرار الأسواق المالية. (واتفق الزعماء على أن تحل اجتماعاتهم محل مؤتمرات مجموعة السبع للدول الغنية باعتبارها المنتدى الرئيسي لصناعة السياسات العالمية وتعهدوا بإعطاء قوى صاعدة مثل الصين دوراً أكبر في إعادة بناء وتوجيه الاقتصاد العالمي. وفي حين كانت دول مجموعة السبع محقة في قبولها الارتخاء الحتمي لقبضتها على الاقتصاد العالمي نتيجة النمو الصناعي السريع للدول الفقيرة يقول المحللون إن حجم وتنوع المجموعة سيعقد على الأرجح تنسيق السياسات). 18

في ظل العولمة الاقتصادية أصبحت الاقتصادات العالمية مترابطة على نحو متزايد، ومن الممكن أن تؤثر الإجراءات المالية والنقدية التي تتبناها دولة ما على بقية دول العالم. في مثل هذه الظروف، تقتضي الحاجة لتنسيق السياسات أو حتى نظام حوكمة عالمي عادل، بدلاً من المسكنات قصيرة المدى، للمساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد. ومن الضروري التنسيق بين الدول الأعضاء لتيسير إصلاح النظام المالي الدولي وإقامة صيغة جديدة لحصص صندوق النقد الدولي، مشيرين إلى أن عملية الإصلاح

---

17 – التقرير الثامن لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي صدر يوم الأربعاء لمجموعة الـ 20 قبل انعقاد قمة سان بطرسبورغ.

18 – أزمة المال العالمية: ضوء في نهاية النفق مجموعة العشرين على المحك وسط دعوات لنظام مالي جديد، شبكة النبأ المعلوماتية– الخميس 8 تشرين الثاني 2009.

وإعادة الهيكلة يمكن أن تتم عندما تستوعب كل دولة عضو المصالح الوطنية والمشتركة.

ثالثاً ـ الأزمة السورية تهيمن على قمة مجموعة العشرين في سان بطرسبرج:

في بداية أعمال القمة اقترح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مناقشة الملف السوري خلال مأدبة العشاء، وقال إن "بعض المشاركين (في القمة) طلبوا مناقشة مسائل السياسة الدولية التي ليست مدرجة على جدول أعمالنا، بما في ذلك الوضع في سورية.. وأضاف "أقترح القيام بذلك أثناء مأدبة العشاء.. والآن سنناقش القضايا التي اجتمعنا من أجل بحثها أصلا، والتي تعتبر رئيسية بالنسبة إلى دول مجموعة العشرين..".

وشهدت اجتماعات قمة العشرين في سان بطرسبورغ مشاورات مكثفة حول سورية، وسط تأكيدات من جانب دبلوماسيين في الأمم المتحدة أن الزعماء المشاركين سيبذلون قصارى جهدهم لتسريع انعقاد مؤتمر "جنيف 2" الذي تحاول الأسرة الدولية منذ أشهر عديدة عقده لإيجاد حل سلمي للأزمة السورية، استكمالاً لمؤتمر سابق عقد في جنيف في 30 يونيو/ حزيران 2012، رغم الاستعدادات العسكرية الجارية بقيادة الولايات المتحدة للعدوان وتوجيه ضربة عسكرية محدودة لسورية.

وقال سفير أستراليا لدى الأمم المتحدة غاري كوينلان والذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية لمجلس الأمن الدولي لشهر سبتمبر/أيلول هذا العام: إنه حتى وإن كان الخلاف لا يزال قائماً بين روسيا والغرب بشأن الضربة العسكرية التي تعتزم واشنطن توجيهها لسورية، فإن أعضاء مجلس الأمن متفقون على أنه "مازال عقد مؤتمر جنيف 2 أمراً ضرورياً وملحاً".

كان من المفترض أن تحتل المشكلات الاقتصادية العالمية صدارة أجندة قمة مجموعة "العشرين الكبار"، التي تترأسها روسيا حالياً، إلا أن الحدث السوري الساخن فرض بقوة نفسه أيضا على جدول النقاش، خاصة مع وجود خلافات كبيرة بين أبرز أعضاء المجموعة حول طريقة التعامل مع الملف السوري.

يبدو أن يي يبدو أن الأزمة المالية العالمية تدعو إلى تشكل وبلورة نظام اقتصادي عالمي جديد يتسم بالمصارحة والشفافية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتنادي مجموعة الدول الصناعية الصاعدة وعلى رأسها الصين والدول النامية بضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

رابعاً ـ الاقتصاد العالمي يستعيد ديناميته:

يرى صندوق النقد الدولي إن الاقتصاد العالمي بدأ يستعيد توسعه في ظل التحسن الكبير الذي طرأ على الظروف المالية في العالم. كما يتوقع الصندوق بأن خسائر المصارف خلال الفترة 2007 – 2010 سوف تصل إلى حوالي 3.40 تريليون دولار أمريكي مقارنة بالتوقعات في بداية الأزمة المالية العالمية التي ذهبت إلى أن المصارف ستخسر حوالي 4.00 تريليون دولار. وكانت توقعات الصندوق تشير إلى إن آسيا سوف تقود جهود التعافي الاقتصادي العالمي لأنها صمدت في وجه الاضطرابات المالية على نحو أفضل مما كان متوقعا. 19

رغم مظاهر التضامن بين دول مجموعة العشرين إلا أنه كانت هناك بعض أوجه الاختلاف. حيث خاب أمل كثير من الأوروبيين لعدم التوصل إلى اتفاق يذكر بشأن سبل تمويل محاربة تغير المناخ. وقال رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو في بيان "لا أخفي قلقي بشأن بطء وتيرة التقدم ... وقت التحلي بالجدية هو الآن وليس لاحقا." واتفق القادة على أن يكون من حق الشركات استرداد المكافآت في حالات معينة. ويهدف الإجراء إلى ضمان عدم حصول المصرفيين على أجور ضخمة عن مراهنات عالية المخاطر قد تتسبب في خسائر لاحقا.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

[19] – أزمة المال العالمية: المصدر السابق.